

الكلمة الأخيرة

نظام الوساطة (المرتبب)

إن وزارة العدل باعتبارها جزء من السلطة التنظيمية والتنفيذية ومسؤولة عن المرفق العدلي والرفع من مستواه وتفعيل المقترحات بشأنه وصقل الكفاءات القضائية بما تحمله من سلاح العلم الشرعي، وسعة الأفق العصري، فمن هذا المنطلق توجهت وزارة العدل إلى إحداث مشروع (نظام الوساطة)، والذي يتوخى في النهاية الوصول إلى مطلب الصلح بين أطراف القضية، وقد جاءت هذه الفكرة من باب محاكاة الواقع في بعض البلدان التي فعلت هذا النظام، فتقلصت عدد القضايا لديها، إضافة إلى زيادة المستشارين والخبراء والباحثين المؤهلين في المحاكم، لمعالجة القضايا المتزايدة قبل وصولها للقاضي، كما أن تأهيل المكتب القضائي بكافة المكونات والعناصر الضرورية والكمالية، وفصله من الأعمال الإدارية والتوثيقية، وتفعيل لائحة الدعاوى الكيدية والرفع من مستوى الثقافة العدلية وتطبيق النماذج الإجرائية والإرشاد المبكر وإدارة الوقت والتأهيل والتدريب.

جدير بأن يختصر على القاضي العديد من الجلسات والأعمال. فكان لا بد من استنفار الجهود العلمية والخبرات التطبيقية والدراسات المتخصصة لإنجاح هذا النظام الذي سوف يواكب مشروع تطوير القضاء ومعالجة الكثير من الجوانب الإجرائية وإيجاد الحلول المناسبة، ليسير مرفق القضاء على خطى وثيقة ومدروسة وإيجاد البيئة العدلية المناسبة التي تسهل على المواطنين تقديم خدمة أفضل وتحقق تطلعات ولادة الأمر، لموكبة النماء والتطور الذي يشهده العالم قاطبة ودولتنا بصفة خاصة لتتماشى مع التقدم والحياة المعاصرة.